الجزء الأول

الثروة الحيوانية في الميزان

الجزء الأول

أولا: الثروة الحيوانية في الميزان

تساهم الثروة الحيوانية بنسبة قدرها ٤٠ في المائة من القيمة العالمية للإنتاج الزراعي، وتدعم سُبل عيش ما يقرب من مليار شخص وأمنهم الغذائي. وقطاع الثروة الحيوانية هو أحد أسرع قطاعات الاقتصاد الزراعي نمواً، والقوة المحرِّكة له هي نمو الدخل، ويدعمه التغيُّر التكنولوجي والهيكلي. ويتيح نمو القطاع وتحوّله فرصاً للتنمية الزراعية، والحد من الفقر، وتحقيق مكاسب من حيث الأمن الغذائي، ولكن سرعة وتيرة التغيُّر تنطوي على المخاطرة بتهميش أصحاب الحيازات الصغيرة، ويجب التصدي للمخاطر العامة على البيئة والصحة البشرية لكفالة الاستدامة.

وفي كثير من البلدان النامية، تمثّل تربية الحيوانات نشاطاً متعدد الوظائف. فإلى جانب الدور المباشر الذي تؤديه الثروة الحيوانية في إنتاج الغذاء وإدرار الدخل، فإنها أصل من الأصول الثمينة، بحيث تكون بمثابة ثروة مخزونة، وضمانة للحصول على الإئتمان، وشبكة أمان أساسية أثناء أوقات الأزمات. والثروة الحيوانية محورية للنظم الزراعية المختلطة. فهي تستهلك المخلفات من إنتاج المحاصيل والغذاء، وتساعد على مكافحة الحشرات والأعشاب الضارة، وتُنتج سماداً طبيعياً لتسميد الحقول وتكييفها، وتوفّر قوة جر للحرث وللنقل. وفي بعض المناطق، تؤدي الثروة الحيوانية وظيفة صرف صحي عامة باستهلاكها المخلفات التي كانت، لولا ذلك، ستتسبب في تلوث البيئة وتعرض الصحة العامة للمخاطر.

وعلى الصعيد العالمي، تساهم الثروة الحيوانية بنسبة قدرها ١٥ في المائة من مجموع الطاقة الغذائية، وبنسبة قدرها ٢٥ في المائة من البروتين الغذائي. فمنتجات الثروة الحيوانية توفر المغذيات الدقيقة الأساسية التي لا يسهل الحصول عليها من الأغذية النباتية.

ويعيش ما يقرب من ٨٠ في المائة من سكان العالم ناقصي التغذية في المناطق الريفية (مشروع الأمم المتحدة للألفية، ٢٠٠٤) ومعظمهم يعتمدون على الزراعة، بما في ذلك الثروة الحيوانية، لكسب عيشهم. ويتضح من بيانات مستمدة من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة بشأن الأنشطة الريفية المدرة للدخل (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩أ) أن نسبة قدرها ٦٠ في المائة من الأسر الريفية، التي تشملها عينة ضمت ١٤ بلداً، تربي الماشية. وتُباع حصة كبيرة من منتجات الثروة الحيوانية التي تملكها الأسر الريفية، بحيث تمثّل مساهمة كبيرة في الدخل النقدي لتلك الأسر. وفي بعض البلدان، تكون أشد الأسر الريفية فقراً هي التي من الأرجح أن تكون لديها ثروة حيوانية، مقارنةً بالأسر الأغنى؛ وإن كان متوسط عدد رؤوس الماشية التي تملكها كل أسرة ضئيلا إلى حد لا يستهان به، مما يجعل الثروة الحيوانية منطلقاً هاماً للجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر.

وتواجه المرأة والرجل، على حد سواء، عادة فرصاً مختلفة لكسب العيش ومعوقات مختلفة في ما يتعلق بإدارة الثروة الحيوانية. فصغار من يملكون ثروة حيوانية، لاسيما النساء، يواجهون تحديات كثيرة من بينها ضعف إمكانية الوصول إلى الأسواق والسلع والخدمات والمعلومات التقنية، وحالات الجفاف والمرض الدورية، واستخدامات الموارد المنافسة، والسياسات التي تكون في صالح كبار المنتجين أو الأسواق الخارجية، وضعف المؤسسات. والمعرفة بشأن مختلف جوانب تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني والمسؤوليات المتعلقة بذلك تختلف عادة بين المرأة والرجل وبين الفئات العمرية. فعلى سبيل المثال، قد تكون المرأة مسؤولة عن وقاية الثروة الحيوانية التي تملكها الأسرة من

المرض أو عن علاجها، بينما يكون الرجل مسؤولاً عن الحلب أو التسويق، ويكون البنون مسؤولين عن الرعي أو التزويد بالمياه، بينما تكون البنات مسؤولات عن توفير العلف للحيوانات التي تُعلف في مربط. ومن المرجح أن تتساوى المرأة الريفية مع الرجل في امتلاك الثروة الحيوانية، وإن كان عدد الحيوانات التي تمتلكها أقل عادة، وتكون احتمالات أن تمتلك دواجن وحيوانات مجتّرة صغيرة أكبر من احتمالات امتلاكها حيوانات كبيرة.

وهناك أدلة تشير إلى أن الفقراء، لاسيما صغار الأطفال وأمهاتهم، في البلدان النامية لا يحصلون على قدر كاف من الأغذية الحيوانية (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ٢٠٠٤) بينما يستهلك أشخاص آخرون، وبخاصة في البلدان المتقدمة، كميات مفرطة من هذه الأغذية (منظمة الصحة في البلدان الأمريكية، ٢٠٠٦). ومع ذلك، يشير ارتفاع معدلات نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة في أوساط فقراء الريف إلى أن فقراء الريف يستهلكون قدراً ضئيلاً جداً من الأغذية الحيوانية، رغم امتلاكهم ثروة حيوانية في كثير من الحالات. فنحو ٤ إلى ٥ مليارات شخص في العالم لديهم نقص في الحديد الذي يُعتبر أساسياً لاسيما بالنسبة لصحة المرأة الحامل والمرضعة، وبالنسبة للنمو الجسدي والإدراكي لدى صغار الأطفال (اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية، ٢٠٠٤). وهذه وغيرها من المغذيات الهامة تتوافر بسهولة أكبر في اللحوم والألبان والبيض مقارنةً بالأغذية النباتية (Neumann وآخرون، ٢٠٠٣). ومن ثم فإن زيادة إمكانية الحصول على أغذية حيوانية ميسورة التكلفة يمكن أن تحسِّن كثيراً الحالة التغذوية والصحية لكثير من الفقراء. ومع ذلك، يرتبط الاستهلاك المفرط للمنتجات الحيوانية بمخاطر البدانة، والإصابة بالأمراض القلبية، وغيرها من الأمراض غير المعدية (منظمة الصحة العالمية/منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣). وعلاوة على ذلك، تعني سرعة نمو قطاع الثروة الحيوانية أن التنافس على الأراضي وغيرها من موارد الإنتاج يفرض ضغطاً صعودياً على أسعار الحبوب الرئيسية، وضغوطاً سلبية على قاعدة الموارد الطبيعية، مما يمكن أن يقلل من الأمن الغذائي.

وتُحدث قوى التغيُّر الاقتصادي المؤثرة تحوّلاً في قطاع الثروة الحيوانية في كثير من البلدان النامية التي تنمو بسرعة. فإنتاج الثروة الحيوانية، لاسيما الخنازير والدواجن، يصبح أكثر كثافة، ومركزًا جغرافياً، ومرتبطاً ومندمجاً اندماجاً رأسياً مع سلاسل الإمداد العالمية. ويؤدي ارتفاع معايير الصحة الحيوانية وسلامة الأغذية إلى تحسين الصحة العامة، ولكنه يؤدي أيضاً إلى اتساع الفجوة بين صغار أصحاب الثروة الحيوانية وكبار المنتجين التجاريين. فثمة درجات عديدة مفقودة من "سلّم الثروة الحيوانية"، الذي يصعد به أصحاب الحيازات الصغيرة سلّم الإنتاج وينتشلون أنفسهم من براثن الفقر (Sones وDijkman، ٢٠٠٨).

وتبيِّن دراسات الحالة أن صغار منتجي الثروة الحيوانية التجاريين يمكن أن يكونوا منافسين، حتى في قطاع يتغيّر بسرعة، إذا توافر لديهم دعم مؤسسي مناسب، وإذا بقيت تكلفة الفرصة البديلة لعملهم منخفضة (Delgado و Narrod وTiongco، ٢٠٠٨). ويتضح من التجربة التاريخية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الدعم الذي تقدمه السياسات، في شكل إعانات وحماية تجارية، باهظ التكلفة جداً، ويحقق نجاحاً محدوداً في منع انسحاب أصحاب الحيازات الصغيرة من قطاع الإنتاج الحيواني. والتدخلات على صعيد السياسات التي ترمي إلى تحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، والحد من تكاليف المعاملات، والتغلب على الحواجز التقنية المتعلقة بالأسواق، يمكن أن تكون مفيدة جداً، أما الإعانات المباشرة والحماية فمن المرجح أن تأتي بنتيجة عكسية.

فمع نمو الاقتصادات وتزايد فرص العمل، كثيراً ما يؤدي ارتفاع تكاليف الفرص البديلة، في ما يتعلق بالعمل، إلى دفع أصحاب الحيازات الصغيرة إلى ترك قطاع تربية الحيوانات وممارسة عمل أكثر إنتاجاً وأقل مشقة في قطاعات أخرى. وهذا جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية، ولا ينبغي اعتبار ذلك اتجاهاً سلبياً. ولكن ينشأ القلق عندما تتجاوز سرعة التغيُّر، الذي يحدث في قطاع الثروة الحيوانية، قدرة بقية الاقتصاد على توفير فرص عمل بديلة. وتنطوي الاستجابات المناسبة على صعيد السياسات، في هذه الحالة، على اتخاذ تدابير لتيسير الانتقال من القطاع، بما في ذلك توفير شبكات أمان اجتماعية، وإتباع سياسات أوسع نطاقاً للتنمية الريفية، مثل الاستثمار في التعليم والبنية الأساسية، وإجراء إصلاحات مؤسسية موجهة نحو النمو. وينبغي أن تكون الزراعة التي يمارسها أصحاب الحيازات الصغيرة منطلقاً للتنمية، لا نهاية لها.

فكثيرون من أصحاب الثروة الحيوانية فقراء جداً، والعمليات التي يقومون بها صغيرة جداً، بحيث لا يستطيعون التغلُّب على الحواجز الاقتصادية والتقنية التي تحول دون اقتحامهم مجال الإنتاج التجاري. وتواجه المرأة عادة تحديات أكبر من تلك التي يواجهها الرجل، وذلك لأن إمكانية حصولها

على الثروة الحيوانية وغيرها من الموارد، مثل الأراضي والائتمان وفرص العمل والتكنولوجيا والخدمات الضرورية للاستفادة من فرص النمو، تكون أقل مما هو متاح بالنسبة للرجل. وبعض الأشد فقراً يعتمدون على الثروة الحيوانية كشبكة أمان، بدلاً من استخدامها كأساس لإقامة مشروع تجاري. وتحسين إمكانية حصولهم على الخدمات المتعلقة بصحة الحيوان، ومنحهم صوتاً أكبر في التدابير المتعلقة بمكافحة الأمراض الحيوانية، قد يساعدا على تحسين حالتهم في الأجل القصير، بل يمكن أن يستفيدوا بدرجة كبيرة من إقامة شبكات أمان اجتماعي بديلة، تحمي سُبل العيش من الهزات الخارجية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أوجه الضعف والمعوقات التي تواجه أشد أصحاب الثروة الحيوانية فقراً، والوظيفة الهامة التي تؤديها الثروة الحيوانية بالنسبة لهم كشبكة أمان. بل إن الأدوار المتعددة للثروة الحيوانية في مجال توفير سبُل العيش للفقراء ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في أي قرارات بشأن السياسات التي تمسهم.

والقطاع الزراعي هو أكبر مستخدم للموارد الطبيعية في العالم وأكبر مشرف عليها، ويفرض الإنتاج الحيواني، مثله مثل أي نشاط منتج، تكلفة بيئية. فقطاع الثروة الحيوانية يتأثر عادة بالتشوهات في السياسات وحالات فشل الأسواق، وبالتالي يفرض أعباء على البيئة لا تتناسب مع أهميته الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تساهم الثروة الحيوانية بنسبة تقل عن ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكنها تنتج ١٨ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية (Steinfeld وآخرون، ٢٠٠٦)؛ ولكن يجب ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي يُبخس قيمة المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للثروة الحيوانية، لأنه لا يعبّر عن قيمة المساهمات المتعددة الكثيرة الوظائف التي توفرها الثروة الحيوانية بالنسبة لسبُل العيش. ومن ثم توجد حاجة عاجلة إلى تحسين كفاءة الإنتاج الحيواني، من حيث استخدام موارده، وإلى الحد من الأضرار البيئية التي يتسبب فيها هذا القطاع.

ويشغل رعي الحيوانات ٢٦ في المائة من سطح الكرة الأرضية الخالي من الجليد (الجدول ١٢ الوارد على الصفحة ٥٥)، ويستخدم إنتاج العلف الحيواني ٣٣ في المائة من أراضي المحاصيل الزراعية (Steinfeld وآخرون، ٢٠٠٦). كذلك فإن توسُّع الأراضي التي تُستخدم في تنمية الثروة الحيوانية قد يساهم في إزالة الغابات في بعض البلدان، بينما قد يتسبب تكثيف الإنتاج الحيواني في الإفراط في الرعي في بلدان أخرى. وتزايد التركيز الجغرافي للإنتاج الحيواني معناه أن السماد الطبيعي، الذي تنتجه الحيوانات، كثيراً ما يتجاوز القدرة الاستيعابية للمنطقة المحلية. وبذلك يصبح السماد الطبيعي من المخلفات، بدلاً من أن يكون مورداً ثميناً كما هو في نظم الإنتاج المختلط الأقل تركيزاً. وهذه المخلفات يمكن أن تصبح موارد ثمينة مرة أخرى في حالة تطبيق حوافز وأنظمة وتكنولوجيا مناسبة مثل الهضم اللاهوائي. وبوجه أعم، يمكن التخفيف من الآثار السلبية للثروة الحيوانية على البيئة، ولكن يجب تنفيذ سياسات ملائمة.

ويشكّل تركيز الإنتاج الحيواني على مقربة شديدة من البشر مخاطر متزايدة على صحة الإنسان نابعة من الأمراض الحيوانية. فالأمراض الحيوانية تفاعلت دائما مع البشر. فمعظم سلالات الانفلونزا، مثلاً، يُعتقد أنها نشأت أصلاً في الحيوانات. وعلاوة على ذلك، مثّلت دائماً المُمرضات الحيوانية تحدياً للإنتاج، لأنها تتنافس، على المستوى البيولوجي، مع البشر على ناتج الحيوانات. وتفرض الأمراض الحيوانية عبئاً ثقيلاً على الفقراء، لأن الفقراء ممن يملكون ثروة حيوانية يعيشون على مقربة شديدة من حيواناتهم، وتكون إمكانية حصولهم على الخدمات البيطرية محدودة، والتدابير التي تُستخدم لمكافحة تفشي أمراض معينة يمكن أن تدمّر أساس عيشهم وشبكة الأمان التي يعتمدون عليها في حالات الطوارئ. ومن الممكن أن يؤدي تحسين إدارة الثروة الحيوانية، بهدف السيطرة على الأمراض، إلى تحقيق فوائد كبيرة اقتصادية واجتماعية ومتعلقة بالصحة البشرية بالنسبة للفقراء وللمجتمع بوجه أعم. وهذا قد يتطلب نقل الإنتاج الحيواني بعيداً عن المراكز السكانية، للإقلال إلى أدنى حد من خطر انتقال الأمراض.

تغير قطاع الثروة الحيوانية

قدم تقرير "حالة الأغذية والزراعة ١٩٨٢" استعراضا شاملا لقطاع الثروة الحيوانية، ومنذ ذلك الحين شهد هذا القطاع تطورا سريعا، استجابة للتحولات في الاقتصاد العالمي، وارتفاع الدخل في كثير من البلدان النامية، وتغيُّر توقعات المجتمع. إذ يتزايد توقُّع أن يوفّر هذا القطاع غذاءً مأموناً ووفيراً لسكان الحضر الذين تتزايد أعدادهم، وأن يوفّر كذلك السلع العامة المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، والاستدامة البيئية، والصحة العامة. وهذه الاتجاهات، والتحديات التي تترتب عليها، حددها قبل عقد من الزمان Delgado وآخرون (١٩٩٩)، الذين قاموا بصياغة مصطلح "ثورة الثروة الحيوانية" لوصف العملية التي تُحدث تحولاً في القطاع:

"تحدث ثورة في الزراعة العالمية لها انعكاسات بالغة بالنسبة للصحة البشرية، وسُبل العيش، والبيئة. فالنمو السكاني والتحضُّر ونمو الدخل في البلدان النامية هي أمور تؤدي إلى حدوث زيادة هائلة في الطلب على الغذاء الحيواني المصدر. وهذه التغيُّرات في غذاء مليارات من البشر يمكن أن تحسِّن كثيراً رفاهة كثير من فقراء الريف. ويجب على الحكومات وعلى الصناعة أن تستعد لهذه الثورة المتواصلة بسياسات واستثمارات طويلة الأجل، تلبي طلب المستهلك، وتحسِّن التغذية وفرص نمو الدخل المباشر بالنسبة لمن تشتد حاجتهم إليها، وتخفف من إجهاد البيئة والصحة العامة."
(Delgado وآخرون، ١٩٩٩).

فسرعة نمو الدخل والتحضُّر على مدى العقود الثلاثة الماضية، التي اقترنت بنمو سكاني ملموس، تؤدي إلى زيادة النمو في الطلب على اللحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية في كثير من البلدان النامية. وتؤدي العوامل المتعلقة بالعرض، مثل عولمة سلاسل الإمداد بالعلف والمادة الوراثية وغيرها من التكنولوجيات، إلى زيادة التحوّل في بنية هذا القطاع. فالقطاع معقَّد، ويختلف تبعاً للموقع والأنواع. ولكن تنشأ فجوة متزايدة: فكبار المنتجين الصناعيين يخدمون أسواقاً متنامية وتتسم بالحيوية، بينما يتعرَّض الرعاة التقليديون وأصحاب الحيازات الصغيرة لخطر التهميش، رغم استمرارهم في كثير من الأحيان في دعم سُبل العيش المحلية وتوفير الأمن الغذائي.

وفي أجزاء كثيرة من العالم، يحدث التحوّل في قطاع الثروة الحيوانية في غياب حوكمة قوية، مما يسفر عن فشل الأسواق المرتبط باستخدام الموارد الطبيعية والصحة العامة. وكان هناك افتقار إلى حد كبير إلى تدخلات لتصحيح حالات فشل الأسواق؛ وفي بعض الحالات أوجدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات تشوهات في الأسواق. ومع أن قطاع الثروة الحيوانية ليس وحده في هذا الصدد، فقد أدت حالات الفشل المؤسسية والسياساتية إلى ضياع الفرص التي يتيحها نمو قطاع الثروة الحيوانية. ونتيجة لذلك، لم يساهم القطاع بالقدر الذي كان يمكن أن يساهم به في التخفيف من وطأة الفقر وفي تحقيق الأمن الغذائي. فالنمو في القطاع لم يكن يُدار إدارة كافية للتعامل مع تزايد الضغوط على الموارد الطبيعية، ولتوفير السيطرة على الأمراض الحيوانية وإدارتها. ومن ثم فإن تصحيح حالات خلل الأسواق هو مبرر منطقي أساسي هام للتدخل على صعيد السياسات العامة.

الوفاء بتوقعات المجتمع

يؤدي قطاع الثروة الحيوانية، مثله مثل قدر كبير من الزراعة، دوراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً معقداً. فالمجتمع يتوقع من القطاع أن يواصل تلبية الطلب العالمي المتزايد على المنتجات الحيوانية بسعر زهيد وبسرعة وبأمان. ويجب أن يفعل ذلك بطريقة مستدامة بيئياً، مع إدارته لحالات الأمراض الحيوانية وعواقبها، وإتاحته الفرص للتنمية الريفية للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وبالنظر إلى العدد الكبير من الأشخاص الذين يعتمدون على الثروة الحيوانية في ما يتعلق بأمنهم الغذائي وسبُل عيشهم، وبالنظر إلى ارتفاع التكاليف البيئية والمتعلقة بالصحة البشرية المرتبطة غالبا بالقطاع، ينطوي التحدي على صعيد صانعي السياسات على تحقيق توازن دقيق في ما بين الأهداف المتنافسة.

وقطاع الثروة الحيوانية هو من بين أنشطة بشرية كثيرة تساهم في زيادة الضغط على النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية: الأراضي والهواء والماء والتنوع البيولوجي. وفي الوقت نفسه، يتزايد تعرُّض القطاع لمعوقات بسبب هذا الضغط على الموارد الطبيعية وتزايد المنافسة مع القطاعات الأخرى على الموارد. ويوجد أيضاً إدراك متزايد لحقيقة أن تغيُّر المناخ يؤدي إلى وجود مجموعة جديدة من الظروف يجب أن يعمل فيها القطاع، فضلاً عن أن هذا التغيُّر يفرض معوقات إضافية عليه. فتغيُّر المناخ سيغيّر ما يفعله الرجل والمرأة، ويعرِّضهما لمخاطر مختلفة، ويتيح لهما فرصاً مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يهاجر الرجال لأغراض العمل، بينما تتولى النساء والشباب مسؤوليات ومهام جديدة. والمرأة تكون أكثر عُرضة عادة للتأثر بالهزات الخارجية، بسبب تفاوت إمكانية حصولها على الموارد مقارنةً بالرجل، وانخفاض مستوى تعليمها، وزيادة عبء العمل عليها، وسوء صحتها.

كما أن نمو التجارة العالمية في قطاع الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية، وتزايد تركيز الانتاج الحيواني عادة على مقربة من أعداد كبيرة من السكان، قد أديا إلى زيادة مخاطر انتشار الأمراض الحيوانية، وظهور مخاطر جديدة مرتبطة بالحيوانات على الصحة البشرية. وفي الوقت نفسه، فإن قصور إمكانية الحصول على الخدمات البيطرية يعرِّض للخطر سُبل عيش كثيرين من أصحاب الثروة الحيوانية في العالم النامي ويعرِّض للخطر آفاق تنميتهم.

ويمكن أن توفر الثروة الحيوانية مخرجاً من الفقر بالنسبة لبعض أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن واجب واضعي السياسات أن يدرسوا الأدوار المختلفة التي تضطلع بها هذه الثروة في دعم سبل العيش. وبالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتمتعون بالقدرة على المنافسة كشركات تجارية، فإن الأمر

يتطلب سياسات حكيمة ودعماً مؤسسياً لمساعدتهم على الحصول على التكنولوجيا، والمعلومات، والأسواق اللازمة للنهوض بإنتاجيتهم. وفي الوقت ذاته، فإن قوى التغيُّر الاقتصادي (التي ستُناقش في الفصل الثاني) تعني أن بعض أصحاب الحيازات الصغيرة سيحتاجون إلى المساعدة خلال مرحلة الانسحاب من القطاع. وبالنسبة للآخرين، لاسيما المدقعين منهم، فإن الثروة الحيوانية تعمل كشبكة من شبكات الأمان. ويتطلب قطاع الثروة الحيوانية اهتماماً متجدداً واستثمارات من أوساط البحوث والتنمية الزراعية، وآليات قوية على صعيد المؤسسات والحوكمة تجسِّد التنوع الموجود داخل القطاع. ويمكن أن يساهم قطاع الثروة الحيوانية بدرجة أكثر فعالية في تحسين الأمن الغذائي وفي الحد من الفقر، ولكن تلزم تدابير على صعيد السياسات لكفالة تحقيقه ذلك بطريقة مستدامة بيئياً وآمنة بالنسبة للصحة البشرية.

وتبين هذه الطبعة من تقرير حالة الأغذية والزراعة أن قطاع الثروة الحيوانية يمكن أن يساهم مساهمة أكثر إيجابية في تحقيق أهداف المجتمع، ولكن تلزم تغييرات كبيرة على صعيد السياسات والمؤسسات. فسرعة نمو القطاع، في بيئة تتسم بوجود مؤسسات وحوكمة ضعيفة، أدت إلى حدوث مخاطر عامة قد تكون لها تأثيرات خطيرة على سبل العيش، وصحة البشر والحيوان، والبيئة. وتلزم استثمارات لتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية وكفاءة استخدام الموارد، لتلبية طلب المستهلكين المتزايد، وأيضاً للتخفيف من المشاكل البيئية والصحية. ويجب أن تأخذ السياسات والمؤسسات والتكنولوجيات في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء، لاسيما أثناء أوقات الأزمات والتغيُّر.

هيكل التقرير والرسائل الرئيسية

يناقش الفصل الثاني الاتجاهات في قطاع الثروة الحيوانية، والقوى المحركة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والتغيُّرات التكنولوجية وما ينجم عنها من تحوُّل هيكلي في القطاع، ويركز الضوء على تأثيرها على الفقر والأمن الغذائي، والبيئة، والصحة البشرية. والانعكاسات الاجتماعية للاتجاهات في قطاع الثروة الحيوانية، ودور الثروة الحيوانية في التنمية الاقتصادية، والتخفيف من وطأة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي هي مواضيع الفصل الثالث. أما الفصل الرابع فهو يركز على العلاقة المتبادلة بين الثروة الحيوانية والموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك دورها في تغيُّر المناخ. ويناقش الفصل الخامس التحديات المتعددة التي تطرحها الأمراض الحيوانية وإدارتها. أما الفصل الأخير فهو يتناول الإصلاحات على صعيد السياسات والمؤسسات، التي تلزم لتحسين أداء قطاع الثروة الحيوانية في مجال دعم الأمن الغذائي والحد من الفقر، مع ضمان الاستدامة البيئية وحماية الصحة البشرية.

رسائل التقرير الرئيسية

- قطاع الثروة الحيوانية هو أحد أكثر قطاعات الاقتصاد الزراعي اتساماً بالحيوية. وقد حدث توسُّع سريع في القطاع في العقود الأخيرة، ومن المتوقع أن يستمر النمو القوي في الطلب على منتجات الثروة الحيوانية حتى منتصف هذا القرن، وأن يقف وراء ذلك كل من النمو السكاني وتزايد الوفرة والتحضُّر. ويلزم اتخاذ إجراءات حاسمة إذا كان المراد لهذا القطاع أن يستجيب للنمو بطرق تدعم أهداف المجتمع المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، والاستدامة البيئية، وتحسين الصحة البشرية.
- يقدم قطاع الثروة الحيوانية مساهمات هامة بالنسبة للأمن الغذائي والحد من الفقر. إلا أنه من الممكن أن يحقق المزيد في حالة إجراء إصلاحات حكيمة على صعيد السياسات والمؤسسات، وفي حالة توظيف استثمارات عامة وخاصة كبيرة بهدف: (١) تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستفادة من الفرص التي يتيحها النمو في هذا القطاع؛ (٢) حماية أشد الأسر فقراً التي تمثّل الثروة الحيوانية بالنسبة لها شبكة أمان حاسمة الأهمية؛ (٣) سنّ سياسات للتنمية الريفية أوسع نطاقاً، لتيسير انسحاب بعض من أصحاب الثروة الحيوانية من القطاع.
- ينبغي تعزيز حوكمة قطاع الثروة الحيوانية لكفالة أن يكون تطوره قابلاً للاستدامة بيئياً. فالإنتاج الحيواني يفرض ضغوطاً متزايدة على الأراضي والهواء والماء والتنوع البيولوجي. وتلزم إجراءات تصحيحية لتشجيع توفير السلع العامة، مثل خدمات النظم الإيكولوجية القيّمة وحماية البيئة. وهذا سينطوي على التصدي لأوجه فشل السياسات والأسواق وتقديم حوافز وتطبيق عقوبات مناسبة. وتساهم الثروة الحيوانية في تغيُّر المناخ كما أنها ضحية له. وبإمكان القطاع أن يلعب دوراً رئيسياً في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استخدام تكنولوجيات محسّنة، بتشجيع من حوافز اقتصادية مناسبة، إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تتسبب فيها الثروة الحيوانية.

- بعض خدمات صحة الحيوان هي سلع عامة من حيث أنها تحمي صحة الإنسان والحيوان ومن ثم تعود بالفائدة على المجتمع ككل. وتؤدي الأمراض الحيوانية إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجية، وإحداث اختلالٍ في الاقتصادات المحلية والقطرية، وتهديد للصحة البشرية، وتفاقم الفقر، ولكن المنتجين يواجهون طائفة من المخاطر، ويختلفون من حيث الحوافز التي تقدَّم لهم ومن حيث قدراتهم على الاستجابة. وقد كانت نظم صحة الحيوان موضع تجاهل في أجزاء كثيرة من العالم، مما أدى إلى أوجه ضعف مؤسسية وإلى ثغرات في المعلومات، فضلاً عن عدم كفاية الاستثمارات في السلع العامة ذات الصلة بصحة الحيوان. ويجب إشراك المنتجين على كل مستوى، ومن بينهم الفقراء ممن لديهم ثروة حيوانية، في وضع برامج بشأن أمراض الحيوان وسلامة الأغذية.